المجلة السياسية والدولية

**اسم المقال:** التعددية الحزبية في اليمن واثرها في تطور الحياة السياسية
**اسم الكاتب:** د. قيس جمال الدين محمد
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/library/2005
**تاريخ الاسترداد:** 2025/05/05 02:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# التعددية الحزبية في اليمن واثرها في تطور الحياة السياسية

الدكتور

قيس جمال

الدين محمد(*)

**المقدمة:**

خضع اليمن عبر تاريخه الطويل شأنه شأن بقية البلاد العربية الى هيمنة القوى الخارجية، التي سعت الى سلب مقدراته وتشويه هويته الحضارية الثقافية، لعل ابرزها. الدولة العثمانية والاستعمار البريطاني. وما بين الضغوط الاخير على اليمن وبين دعوات ابناءه الوطنية والتطلع نحو مستقبله ووحدته، استقر به الحال أن يعيش فترة طويلة في ظل أوضاع الانقسام الى شطرين . احدهما شمالي والاخر جنوبي ، لكل منهما نظامه السياسي وظروفه السياسية والاقتصادية قبل أن تتهيأ الاوضاع لتحقيق وحدته .

في ظل هذا الواقع ، نجد أن الظاهره الحزبية في اليمن قد أخذت ابعاد مختلفة بأختلاف ظروف كل جزء منها . برغم التشابه الكبير في الواقع الاجتماعي والسياسي لكل منهما .. وان طبيعة التطورات السياسية التي شهدها كل من شطري اليمن قد ألقت بظلالها على مسيرة عمل الاحزاب السياسية ودورها في الحركه الوطنية . غير أن قيام دولة الوحده عام ١٩٩٠ كان نقطة تحول في الحياة السياسية لليمن إذ شرعت الحركة الوطنية بأتجاة الاقتراب من التعددية والمشاركة السياسية . وقد تعزز ذلك من الناحية الفعلية والدستورية من خلال دستور دولة الوحده . الصادر عام ١٩٩١ الذي منح حق التنظيم السياسي والثقافي وحق الاحزاب والتنظيمات السياسية ممارسة نشاطها الى جانب الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام . والحزب الاشتراكي اليمني) ثم صدر قانون الانتخابات البرلمانية الذي اقر عام ١٩٩٢ واجراء اول انتخابات برلمانية عام ١٩٩٣ تلتها أنتخابات عام ١٩٩٧ النيابيه ثم انتخابات عام ١٩٩٩ وأجراء الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠، وهكذا حتى الانتخابات المزمع اجراءها في تشرين اول المقبل من العام الحالي ٢٠٠٦ .

وبذلك يدخل اليمن مرحلة التعددية الحزبية اول مرة في تاريخه السياسي .. إذ سجل اعلان الوحدة انعطافه تاريخية في حياة اليمن السياسية بأتجاه تطبيع الديمقراطية والمشاركة السياسية وان الانتخابات البرلمانية التي جرت خلال الفترة الماضية ، قد اسهمت في انتهاء مرحلة حكم الحزبين والتوجه نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية . ولكي تكون دراستنا للظاهرة الحزبية في اليمن واثرها في

(*) كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين.

تطور الحياة السياسية – علمية وموضوعية – نجد من المناسب اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، معززاً بالمنهج التاريخي من اجل الحفاظ على سير الدراسة .. وعلى وفق الهيكلية الاتية :

١. الظاهرة الحزبية وتطور الحياة السياسية (خلفية تاريخية) .
٢. ظهور التعددية الحزبية في اطارها القانوني والدستوري .
٣. الانتخابات البرلمانية والتعددية (نموذج انتخابات ١٩٩٣) ، هذا فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

**المحور الاول: الظاهرة الحزبية وتطور الحياة السياسية في اليمن (( خلفية تاريخية ))**

اليمن.. بلاد ذات حضارة ثريه باذخه ضاربه جذورها في عمق التاريخ وكانت مثالاً للخصوبة والسعادة والنماء .. لذا عرفت قديماً باليمن السعيدة وسميت كذلك بالبلاد المقدسة والبلاد الغنية وبلاد القصور، مما يدل على ثراء حضارتها وخصوبة اراضيها.. ومنذ الاف السنين عرفت اليمن نوعاً من الانظمة السياسية تمثلت بالدول والممالك التي نشأت فيها كدولة (سبأ ومعين وحضرموت).. ويذهب المؤرخين الى القول بأن نظام الحكم في هذه الدول والممالك كان "اوتوقراطياً" كما انها عرفت النظام الدستوري والمجالس النيابية[١] ومما لا ريب فيه ان هذه الخلفية التاريخيه قد اثرت كثيراً فيما بعد على بنية هذه البلاد السياسية والفكرية والاجتماعية .

ومنذ الفتح الاسلامي وحتى الصدر الاول من حكم الدولة الاسلامية، كان لليمانيون دوراً معروفاً في ارساء قواعد الاسلام.. كما تأسست في اليمن دويلات عرفت نوع من الاستقلال في الحكم بعد انفصالها عن كيان الدولة الاسلامية ايام حكم بني العباس–كدولة بني زياد التي نشأت في عهد الخليفة المأمون.. ناهيك عن دويلات نشأت فيما بعد[٢].

اما اليمن الحديث – فقد خضع لفترة طويلة لهيمنة قوى خارجية سعت الى سلب مقدراته وتشويه هويته الحضارية ولاسيما الدولة العثمانية وبريطانيا وما بين سيطرة الاستعمار وضغوطه على اليمن وبين دعوات ابنائه ، الوطنية والقومية وتطلعهم نحو مستقبله ووحدته استقر به الحال ان يعيش طويلاً في ظل اوضاع الانقسام الى شطرين : احدهما شمالي والاخر جنوبي لكل منهما نظامه

---

[١] أنظر .. نعمة السعيد ( النظم السياسية في الشرق الاوسط ) بغداد ط/١ ١٩٦٨ ص١٨٣ ، ص١٨٤ .

[٢] وقد أدى الانفصال عن الحكم العباسي في مابعد الى الأخذ بنظام الامامه ، ويعد الامام (الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم) اول امام في اليمن استدعاه اليمنيون من المدينة المنوره بيثرب يم ، وبويع اماماً عام ٨٩٨ م ، ومعظم ائمة اليمن من ذريته .. ويشترط في الامام ان يكون من ( الطائفة الزيدية ) من نسل النبي محمد ( صلى الله عليه وسلم ) عن صفات الامامة المعروفه ، سب مايذهب اليه اصحاب هذة الطائفة وهم مايعرف بـ ( الزيود ) أو المذهب الزيدي الشيعي نسبتاً الى الامام (زيد بن علي بن الحسين " ع " ) المتوفي سنة ٧٤٠ م كما يذهب اليه اخرون واستمر حكم الامامة حتى ثورة ايلول ١٩٦٢ م ، وكان أخر ائمة الطائفة الزيدية الامام (محمد البدر ) .. للمزيد من التفاصيل راجع نعمة السعيد ( م ، س ) ص ص ١٨٦ ـ ١٨٩ وكذلك سعد الدين ابراهيم ( المجتمع والدولة في الوطن العربي )مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت ، ط /١ ١٩٨٨ ص٢٥٧ ، ص٢٥٨ .

السياسية وظروفه لسياسية والاقتصادية قبل ان تتهيأ الاوضاع لتحقيق وحدته .. حيث تعود جذور الانفصال السياسي في اليمن الى بداية الاحتلال البريطاني عام ١٨٣٩[٣].

في ظل هذا الواقع شهدت الحياة السياسية في شطري اليمن ابعاد مختلفة باختلاف ظروف كل جزء منها .. وان طبيعة التطورات السياسية التي شهدها كل من شمال اليمن وجنوبه ، قد القت بظلالها على مسيرة عمل الاحزاب السياسية ودورها في الحركة الوطنية ، ذلك الدور الذي نجده منحسراً احياناً وناشطاً في احيان اخرى على الساحة السياسية لشمال اليمن وجنوبه إذ برزت الظاهرة الحزبية والايديولوجية مطلع الاربعينيات من القرن الماضي ، واقترن ظهورها مع المد التحرري الذي كان سائداً انذاك اما بهدف التخلص من الاحتلال البريطاني في جنوب اليمن (عدن) او في القضاء على النظام الملكي الامامي في شمال اليمن (صنعاء) ..

ومع اعلان الثورة في الشمال في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ والاستقلال في الجنوب في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، اختفت الظاهرة الحزبية ليحل محلها نظام الحزب الواحد في الجنوب او الحكم العسكري والقبلي في الشمال[٤].

فاليمن الشمالي / عاش فترة من تاريخه منذ الاستقلال وقيام ( المملكة المتوكلية ) عام ١٩١٨ في ظل سيطرة الحكم الامامي الذي تميز بطابعه التسلطي إذ لايسمح بوجود احزاب سياسية انطلاقاً من طبيعة تكوين هذا النظام وقيادته الفردية فمنع رسمياً قيام اي نشاط حزبي .. وبالتالي فأن هذه الحقبة التاريخية من حياة اليمن الشمالي – اي منذ قيام المملكة المتوكلية وحتى قيام النظام الجمهوري .. لم تشهد اي نشاط سياسي متعدد الاطراف للحركة الوطنية في الاطار الدستوري ، غير ان ذلك لا يعني اطلاقاً عدم وجود ظاهرة حزبية من خلال احزاب وكيانات سياسية تعمل سراً[٥].

اما المرحلة التالية من الحياة السياسية في شمال اليمن – هي مرحلة ما بعد قيام النظام الجمهوري ، فأن النشاط السياسي فيها انحسر في اطار ظاهرة الحزب الواحد الذي مثل السلطة السياسية انذاك .

حيث عبر بيان رقم (٢) الصادر عن مجلس قيادة الثورة عن هذا الاتجاه – بـ(تنظيم جماهير الشعب في تنظيم شعبي موحد يشارك في البناء الثوري ...) ثم صدور دستور عام ١٩٦٣ الذي اكد على ذات الاتجاه[٦].

---

[٣] تعود جذور الانفصال السياسي في اليمن ( شمال وجنوب) الى بداية الاحتلال البريطاني لـ ( عدن ) سنة ١٨٣٩ حين أصبحت موضع تنازع بين الاتراك وبريطانيا ثم بين اليمنيين والاحتلال البريطاني بعد خروج الاتراك من اليمن عام ١٩١٨ م كما زال الاحتلال البريطاني الدور الاكبر في خلق كيانين سياسيين في اليمن ، للمزيد من التفاصيل .. راجع (فيصل الشذيفي ) ـ الصراع السياسي في اليمن ، مجلة الثوابت ع ( ١٤ ) أكتوبر ١٩٩٨ / صنعاء ص ص ٦٢ ـ ٦٣ .

[٤] نفس المصدر ـ ص ٦٢

[٥] نعمة السعيد ـ المصدر السابق ص ١٨٦ ، وكذلك أنظر ـ فيصل الشذيفي المصدر السابق ص ٦٢ .

[٦] . عن ـ الهام المانع (الاحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن ١٩٤٨ ـ ١٩٩٣ ) .دراسة تحليلية ، صنعاء ١٩٩٤ ص١٥٩ .

وإذا كان هذا هو واقع الحركة الوطنية في شمال اليمن عن المستوى الدستوري فأنه شهد خلال هذه الحقبة نشاطاً سياسياً لاحزاب متعددة عملت سراً في مقدمتها حزب البعث الى جانب احزاب اخرى ذات اتجاهات وطنية وقومية وماركسية .

وقد اتسمت الحياة السياسية في شمال اليمن كما هو الحال في جنوبه منذ مطلع الستينات بالعنف السياسي الذي تجسد بموجة الانقلابات العسكرية والاغتيالات ومحاكمات الخصم السياسيين .. حيث يكفي ان نشير في هذا الصدد الى ان عشرة رؤساء وصلوا سدة الحكم خلال ٢٨ عام (( وهي الفترة الفاصلة ما بين ثورة شمال اليمن واستقلال جنوبه – وبين قيام دولة الوحدة عام ١٩٩٠ .. حيث لم يتم انتقال السلطة سلمياً لاي منهما بل جاء اثر انقلابات عسكرية او اغتيالات سياسية – كما اسلفنا – يستثنى من ذلك فقط الرئيس ( علي عبد الله صالح ) الذي اختير من قبل البرلمان في شمال اليمن عام ١٩٧٨[٧].

اما على صعيد (جنوب اليمن) فالامر لا يختلف كثيراً عن شماله ، وان كانت الظروف والتطورات السياسية لجنوب اليمن قد تختلف في بعض الخصائص عن شماله.. فالاول كان تحت سيطرة الاستعمار البريطاني تمثله حكومة محلية تابعة للتاج البريطاني ولم يحصل على استقلاله الا في اواخر ستينات القرن الماضي فضلاً عن ظروف الصراع الذي كان قائماً بين الشمال والجنوب والذي كانت تتحكم فيه طبيعة العلاقات السائدة بين الطرفين من جهة ، وبريطانيا من جهة اخرى .. حيث عملت السلطات البريطانية قبل استقلال الجنوب على تنشيط الحركة السياسية على مستوى الاحزاب السياسية وذلك عن طريق اجازة البعض منها بما يخدم وجودها واهدافها في عدن، ومن اجل امتصاص الضغوط الشعبية اتجاه الوجود البريطاني كي يجد متنفساً دستورياً للتعبير عن ارائه من جهة[٨] ورغبة بريطانيا في نقل تجربتها البرلمانية الى البلاد وبالتالي ربطه بالسياسية البريطانية وضمه الى منظومة الكومنولث .. ناهيك عن وجود احزاب اخرى تعمل سراً ونشاطها موجهاً بالاساس ضد سلطات الاحتلال البريطاني من اجل الاستقلال والتحرر .

وبعد استقلال عدن عام ١٩٦٧ في اعقاب رحيل القوات البريطانية عن البلاد فأن الظاهرة الحزبية التي نشطت – الى حد ما–على مستوى الدستوري بدعم من السلطات البريطانية قد انحسرت ، وبدأ جنوب اليمن يدخل عهد جديد امتد حتى قيام الوحدة ١٩٩٠ بتبني صيغة احادية التنظيم السياسي الذي تمثل بحزب السلطة (الحزب الاشتراكي اليمني).. حيث تجلى ذلك من خلال بيان (الجبهة القومية) الذي اكدت فيه على ((انها الممثل الوحيد للشعب وهي السلطة الفعلية والتنظيم السياسي الوحيد في الجمهورية)).. ثم صدر دستور عام ١٩٧٠ مجسداً هذه الحقيقة في تطبيع (نظام الحزب

---

**ينطبّق ذلك على سلسلة الاد بات العسكرية والاغتيالات السياسية التي اطا ت برؤساء كل من شمال اليمن وجنوبه منذ عام ٩٦٧ او تى عام ٩٨١ أنظر بهذا الخصوص ـ ي يى العرشي (ظره لد ياة السياسية في اليمن ) دار الثورة ط / ٢ ، ٩٨٢ وكذلك علي عبد الـ وي الغفاري(ط دة اليمنية الواقع والمست بل ) أطرو ة دكتوراه غير منشوره / جامعة بغداد ١٩٩٦ ص١٣٩ ص١٤٠ ، وكذلك د مد الصياد ( السلطة والمعارضة في اليمن ١٩١٨ ـ ١٩٧٨ ) دار الصداقة ، بيروت ط/١ ١٩٩٢ .**
**أنظر ـ علي عبد الـ وي الغفاري ـ م ـ س ص ص ٦٣ ـ ٦٥ .**

الواحد) دون السماح بقيام اية احزاب الى جانب الحزب الاشتراكي الحاكم الا قبل فترة من قيام الوحده[٩]. وبعد قيام الوحده الاندماجية في مايو / ايار ١٩٩٠ بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب اليمن) والجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن) في كيان سياسي موحد سمي (الجمهورية اليمنية) بقيام نظام سياسي ودستوري واحد–والسماح بالتعددية السياسية وممارسة العمل الحزبي، بدأت الحركة.. الديمقراطية تنشط بأتجاه التعددية الحزبية.

وقد تعزز ذلك من الناحية الدستورية والفعلية من خلال دستور دولة الوحدة الصادر عام ١٩٩١ والذي منح حق التنظيم سياسياً ومهنياً ونقابياً حيث اصبح بموجبه الحق للاحزاب والتنظيمات السياسية في ممارسة نشاطها الى جانب الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي) في ظل التعددية الحزبية والسياسية التي اقرتها دولة الوحدة..

مما فسح المجال لبلاد معارضة قوية تزعمها (حزب التجمع اليمني للاصلاح) الاسلامي، ظهرت في فترة الاستفتاء على الدستور في ظل الفترة الانتقالية ١٩٩٠–١٩٩٣.. مع صدور قانون الانتخابات البرلمانية الذي اقر عام ١٩٩٢ حيث تم اجراء اول انتخابات نيابية في نيسان / ابريل عام ١٩٩٣ .. واستمرت التعددية على مستوى السلطة حتى اعلان نتائج الانتخابات النيابية الثانية عام ١٩٩٧ مما منح التجربة اليمنية بداية جادة تميزت عن غيرها من التجارب الديمقراطية في بلدان مشابهه[١٠] في مجتمع يقوم اساساً على الانتماء القبلي والروح القبلية ذات التوجهات المحافظة . حيث ان النظم القبلية في اليمن لا تزال في كثير من مكوناتها ووظائفها وحتى فترة قريبة ، تحتفظ بنفس المكونات والوظائف الاجتماعية والسياسية القديمة ، لا سيما الجماعات القبلية التي عاشت لفترة تاريخية طويلة في عزله سياسية وحضارية ليس فقط عن المجتمعات الاخرى المجاورة بل عن بقية المناطق والجماعات في المجتمع اليمني ذاته[١١].

لذلك يغدو بالامكان القول ان اليمن قد دخل مرحلة التعددية السياسية والحزبية اول مرة في تاريخه الحديث والمعاصر[*] حيث سجل اعلان الوحدة انعطافه تاريخية في الحياة السياسية لهذا البلد

---

[٩] للمزيد ـ أنظر ، شاكر الجوهري ( الصراع في عدن ) مكتبة مدبولي الـ اهرة ط/ ١ ١٩٩٢ ص ١١٩ وكذالك ا مد الصياد ـ م ـ س ، ص ٤٠٢ ، الهام المانع ، م ـ س ص١٠١ .

[١٠] أنظر ـ فيصل الـ ذيفي ( الصراع السياسي في اليمن ) ، م.س ص ص ٦٤ ـ ٦٥.

[١١] يكاد النظام الـ بلي لليمن ، أن يـ سم البـ د الى مناطق شبه مستـ لة وذلك نتيجة التماسك الـ بلي الذي ظل قوياً ونشطاً لاسيما في منطـ ة المرتفعات الشماليةوالمنطـ ة الشرقية ، بينما ضعف في الوسط والجنوب .. والمجتمع اليمني يتكون من عدة قبائل لها تأثير كبير على الصعيد الاجتماعي والسياسي .وتصنف سب المعيار المذهبي الى : قبائل زيديه تنتشر في شمال اليمن ، وقبائل شافعيه تنتشر في الوسط والجنوب .كما تصنف الـ بائلالزيدية سياسياً الى قبائل اكمة مثل قبيلة ( اشد ) التي وقف معظم رجالها الى جانب الثورة والجمهورية ، وقبائل أخرى منافسة مثل قبيلة ( بكيل ) التي وقف بعض رجالها الى جانب الـ كم الملكي ( الامامي ). أنظر في هذا الصدد ، ا مد الخطابي واخرونهـ بل الـ كم المـ لي في الجمهورية اليمنية ) ندوة مجلة الثوابت .يـ وث ومناقشات، صنعاء ١٩٩٥ ص١٢٩ ، ص٣٤.اوكذلك ، مـ مد سن الظاهري (الدور السياسي للـ بيلة في اليمن ١٩٦٢ ـ ١٩٩٠ ) الـ اهرة ، مكتبة مدبولي ط/ ١ ١٩٩٦ .

[*] تصنـ ف التعددية الـ زبية التي برزت في الوطن العربي قبل الاستـ ل الى صنفين الاول من اجل تـ يق ارادة الشعب في مـ اومة النفوذ الاجنبي لنيل الاستـ ل ، أما الصنف الثاني فـ د برز بتشجيع السلطات الاستعمارية لتعزيز وجودها من خـ ل التـ الف مع ا زاب موالية لها .وخـ ل فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من الـ رن الماضي تبنت العديد من الاقطار العربيةنظام الـ زب الوا د ) متأثره بتجربة (الاتـ اد السوفيتي السابق )ومنذ أواخر الثمانينات وخـ ل عـ د التسعينيات تعزيز تيار التعددية بعد انهيار النظم الشيوعية ودعوة المجتمع الدولي لمراعاة وق الانسان والديمـ راطية .. مما أدى الى تبني بعضها لنظام التعددية الـ زبية . انظر بهذا العدد ، رعد عبودي بطرس(*) المشاركة السياسية وقضية وق الانسان في الوطن

بأتجاه تطبيع الديمقراطية والمشاركة السياسية.. وان الانتخابات البرلمانية قد اسهمت في انتهاء مرحلة حكم الحزبين والتحول الى الديمقراطية المتعددة الاحزاب.

غير ان التجربة الديمقراطية في اليمن قد شهدت تراجعاً بعد الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٩٧، حين انفرد حزب المؤتمر الذي يتزعمه الرئيس (علي عبد الله صالح) بالحكم، والخلاف الذي نشب بينه وبين (التجمع اليمني للاصلاح) بزعامة الشيخ (عبد الله الاحمر) – زعيم قبيلة حاشد التي ينتمي اليها الرئيس– فضلاً عن تدهور العلاقة بين معظم زعماء الاصلاح والرئيس صالح ، بعد ان شكلا مع الحزب مع الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه (علي سالم البيض) الحكومة الائتلافية في صيف عام ١٩٩٣[١٢].

كما ان اول انتخابات رئاسية اجريت عام ١٩٩٩ فاز فيها الرئيس صالح (( بنسبه مبالغ فيها )) ٩٨% على منافسة الذي اختاره بنفسه من حزبه الحاكم (نجيب قحطان الشعبي) اثر اعلان الحزب الاشتراكي المعارض مقاطعته تلك الانتخابات وامتناع التجمع اليمني للاصلاح عن تقديم مرشح للرئاسة.. مبادراً في حينها بأن صالح هو مرشحه في الانتخابات الرئاسية[١٣] بالرئيس صالح ويؤكد المعنيين بالشأن اليمني بان علاقة الشيخ عبد الله الاحمر زعيم الاصلاح قد شهدت هي الاخرى تدهوراً ملحوظاً في السنوات الاخيرة، مما ادى الى تخلي زعماء الاصلاح عن الالتزامات السياسية التي قد يفرضها الشيخ الاحمر لجهة الرئيس صالح ، وبالتالي المضي مع المعارضة في بناء وتفعيل (جبهة اللقاء المشترك) التي تضم اطراف المعارضة ، تلك الجبهة التي حفيت بتأييد غير مباشر من دو غربية وامريكية بذريعة دعم (تجربة اليمن الديمقراطية) وهي ذات الدوائر التي حثت الرئيس صالح على تنفيذ خطوات بنفس الاتجاه ولكن بالسعي تدريجياً نحو التداول السلمي للسلطة[١٤].

وعلى الرغم من اعلان الرئيس صالح بالامتناع عن الترشيح لولاية جديدة مطلع عام ٢٠٠٥ في انتخابات الرئاسة القادمة ، غير انه تراجع عن قراره هذا في حزيران عام ٢٠٠٦[١٥] حين اعلن عن ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة التي ستجري في ٢٠ ايلول عام ٢٠٠٦. وهي اول واخر انتخابات رئاسية يواجه فيها الرئيس صالح منافس حقيقي ينتمي الى جبهة المعارضة منذ توليه الحكم عام ١٩٧٨ كرئيس لليمن الشمالي قبل الوحدة وبعدها هو المهندس (فيصل بن شملان) الذي يمثل احزاب المعارضة المنضوية تحت تحالف اللقاء المشترك تلك الجبهة التي تشكلت بزعامة التجمع اليمني للاصلاح الى جانب الحزب الاشتراكي اليمني[١٦] إذ ترى ان الرئيس صالح سيكون صاحب الحظ الاوفر في الانتخابات الرئاسية القادمة لما يملكه من قاعدة جماهيرية عريضة .

**المحور الثاني : ظهور التعددية في اطارها القانوني والدستوري**

---

**العربي ) - في كتاب ( وق الانسان .الرؤى العالمية والاسـ مية والعربية )مركز دراسات الو دة العربية ، بيروت نيسان / ابرل - ٢٠٠٥ ص - ص ٢٢٢ - ٢٢٤ .**

**[١٢] شهد اليمن منذ عام ١٩٩٠ او تى ٢٠٠٥ ث دورات أنتخابية برلمانية ودورة أنتخابات رئاسية وا ده ، جريدة الـ ياة ع ( ١٥٧٥٩ ) في ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٦ وكذلك ع (١٥٨٦٩) في ٢٠٠٦/٩/١٥ .**

**[١٣] نفس المصدر .**

**[١٤] نفس المصدر .**

**[١٥] جريدة الاهرام الـ اهرية ع ( ٤٣٥٥٢ ) في ٤ / ٣ / ٢٠٠٦ .**

**[١٦] جريدة الـ ياة ، م.س .**

لم تعرف اليمن التعددية الحزبية القائمة على التنافس الديمقراطي المشروع الا في ظل دولة الوحدة–كما اسلفنا–بعد ان ظلت تحت هيمنة النظام الشمولي .

إذ ان النشاط الحزبي بمفهومه التعددي والعلني كان محضوراً في شطري اليمن قبل قيام الوحده ففي الشمال حرم النشاط الحزبي بنص الدستور ، حيث استمر حضر الحزبية قائماً حتى تأسيس المؤتمر الشعبي عام ١٩٨٢[١٧] وفي الجنوب لم يسمح النظام بقيام اية احزاب سياسية الى جانب الحزب الاشتراكي الحاكم الا قبل فترة قصيرة من قيام دولة الوحدة[١٨].

وقد نصت المادة (٣٩) من دستور دولة الوحدة الصادر في ايار ١٩٩١ على – (( منح المواطنين حق تنظيم انفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً ...)) وبناء على ذلك صار من حق الاحزاب والتنظيمات السياسية ان تمارس نشاطاتها السياسية والحزبية الى جانب الحزبين الحاكمين – المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي – في ظل التعددية الحزبية والسياسية التي اقرتها دولة الوحدة ، ولاسيما بعد صدور قانون الاحزاب السياسية رقم (٦٦) لعام ١٩٩١ الذي صدرت بموجبه الاحكام والاجراءات المتعلقة بنشاط الاحزاب اليمنية التي بلغ عددها (٤٦) حزباً وتنظيماً سياسياً[١٩] بعدها صدر (قانون الانتخابات العامة ) الذي اقر في حزيران ١٩٩٢ وقد اجريت الانتخابات في موعدها المقرر في نيسان ١٩٩٣[٢٠].

وبذلك يدخل اليمن مرحلة التعددية السياسية والحزبية بأتجاه الديمقراطية والمشاركة السياسية مما يؤكد صحة ما ذهب اليه احد الباحثين بقوله (( ان الوحدة اتت بالديمقراطية ولم تأتي الديمقراطية بالوحده )) .. وان الانتخابات البرلمانية قد اسهمت كثيراً في انهاء مرحلة حكم الحزبين والتحول الى الديمقراطية متعددة الاحزاب[٢١].

فلو تتبعنا المراحل التي مرت بها مساعي الطرفين بأتجاه الوحده والنصوص القانونية والدستورية التي تضمنتها اتفاقيات الوحده في اطار التنسيق المشترك في انشاء ( تنظيم سياسي موحد ) ولاسيما بعد تسارع وتيرة المباحثات بين قيادتي الشطرين عام ١٩٨٨ بهذا الاتجاه – وحين اصبح

---

[١٧] تأسس المؤتمر الشعبي العام ٨٢ ابلاغم من السلطة وع د مؤتمره الاول بـ ضور الف عضواً ٧٠ % منهم منتخب و٣٠ % تعيين ، واعلن ميثاقه الوطني في هذا المؤتمر وتم انتخاب الرئيس ( علي عبد الله صالح ) رئيساً له وامينا عاماً للمؤتمر .. للمزيد ، انظر ا مد الصياد ( السلطة والمعارضة في اليمن ..) ، ص٣٢٣ ، ص٣٢٦ (م.س) طه سين الهمداني (ع قة المؤتمر الشعبي العام بالمنظمات الجماهيرية ) في المؤتمر الشعبي العام في ع ده الثاني ١٩٨٣-١٩٩٥ ، ط/١ ، ١٩٩٥ ، ص ص١٨١-١٩٤، وكذلك عبد الملك سعيد عبده – ( العوامل المؤثره في الـ رار اليمني ١٩٦٤-١٩٧٨) دراسة تـ ليلية ، صنعاء . دار الاندلس ١٩٩٢ ، ص١٠٢ .

[١٨] اعلن عن تشكيل (الـ زب الاشتراكي اليمني) من اندماج ثـ ث تنظيمات سياسية سابـ ة هي (الجبهة الـ ومية ، الاتـ اد الشعبي الديمـ راطي ، و زب الطليعة الشعبية . فضـ ً عن اربعة تنظيمات سياسية اخرى معارضة لـ كومة صنعاء تم الاتفاق معها سراً على الانضمام لـ زب الاشتراكي اليمني ، وظل الامر سراً تى قبل اعـ ن الو دة بيومين.هذا الـ زب ودواعي تشكيله وع قته بالا زاب السياسية في جنوب اليمن ، راجع ، ا مد الصياد – م .س ص٤٠٨ ، وكذلك لعي عبد الـ وي الغفاري (الو دة اليمنية ..) م .س – ص١٥٣-١٥٤-١٥٧-١٥٨-٣٠٤ ، شاكر الجوهري ( الصراع في المدن ) م .س ص٣٠٠ ، ص٣٠٥ ، سليمان الرياشي (اليمن الو دة .كلفة الـ رب والانفصال) مجلة المستـ بل العربي ع / ١٨٦ ١٩٩٤ ، ص٨ .

[١٩] انظر الملـ ق الخاص بالا زاب والتنظيمات السياسية في اليمن التي ظهرت على السا ة السياسية عام ١٩٩٢ .

[٢٠] راجع بهذا الخصوص علي عبد الـ وي الغفاري ، م .س . ذ ، ص٢١٦ .

[٢١] انظر ـالهام مـ مود مانع – م .س ، ص٢١٩ .

تحديد شكل النظام السياسي لدولة الوحدة ضرورة مماثلة امامهما ، حيث اوكلت هذه المهمة الى ( لجنة التنظيم السياسي الموحد ) التي عقدت دورتها الاولى – بعد تفعيلها وتحديد اعضائها – في صنعاء عام ١٩٨٩ وقد توصلت هذه اللجنة الى تقديم مقترح بـ( اربعة بدائل ) لصيغة النظام السياسي لدولة الوحدة هي[٢٢]:

١. دمج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي في اطار واحد .
٢. احتفاظ المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي بأستقلاليتهما ، وحتى القوى الوطنية والشخصيات الوطنية الاجتماعية بممارسة نشاطهم السياسي .
٣. يحل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي نفسيهما ويتركان الحرية لقيام الاحزاب والتنظيمات السياسية .
٤. قيام تنظيم سياسي يتكون من جهة وطنية عريضة تضم المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والقوى الوطنية المؤمنة باهداف ثورتي سبتمبر واكتوبر على ان تحتفظ كل من هذه القوى بأستقلالها .

تم الاتفاق على مواصلة مناقشة بحث هذه البدائل في الدورة الثانية[٢٣] وفي كانون الثاني ١٩٩٠ اقرت لجنة التنظيم السياسي الموحد ان البديل الثاني الذي ينص على (( احتفاظ المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي بأستقلاليتهما وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية ، بممارسة نشاطهم السياسي )) هو حق يكلفه دستور دولة الوحده ولكن يغدو بالامكان القول : ان الركون الى هذا البديل واقرار التوجه نحو التعددية الحزبية ، انما املته عوامل عديدة من بين اهمها[٢٤]:

اولاً / صعوبة دمج الحزب الاشتراكي بالمؤتمر الشعبي في ظل الاختلاف الايديولوجي من جهه ، وخوفاً من سيطرة احدهما على الاخر ، من جهة اخرى .

ثانياً / استحالة تخلي الحزبين الحاكمين على السلطة وفقاً للخيار الثالث .

ثالثاً / ان دخول تيارات مختلفة ومتناقضه في اطار جبهة وطنية قبل تثبيت اركان دولة الوحدة قد يهدد استقراريتها ، لذا ترك البديل الرابع – كخيار طوعي في المستقبل .

تأسيساً على ما تقدم ، نجد ان الاقرار الرسمي بالتعددية الحزبية كقاعدة للنظام السياسي لدولة الوحدة ، هو الخيار الامثل بأعتباره اولى منجزات الوحدة ، ولانه جاء في الوقت ذاته ، مواكباً لمتطلبات ( ركوب الموجه ) التي افرزتها المتغيرات الجديدة – الدولية – الى الاخذ بالديمقراطية ومراعاة حقوق الانسان .

وتجدر الاشارة الى ان الاقرار الرسمي بمبدأ التعددية الحزبية والتخلي عن نظام الحزب الواحد ، كان محل خلاف بين الطرفين .. ففي الوقت الذي اندفع فيه الجنوب نحو اتخاذ

---

**[٢٢] للمزيد من التفاصيل حول مساعي الطرفين من اجل الوحدة اليمنية والاتفاقيات والنصوص الدستورية التي توصلا اليها راجع يحيى العرشي (ظرة للحياة السياسية في اليمن ) ( م.س) ص ص ٣٧-١٢٦ ، ص ص ٢٧٣-٢٧٤ ، وكذلك سعيد احمد الجناحي ( الحركة الوطنية اليمنية من الثورة الى الوحدة ) مركز الامل للدراسات والنشر – صنعاء ، ١٩٩٢ ، ص٦٨٦ .**
**[٢٣] سعيد احمد الجناحي – نفس المصدر ، ص٦٨٦ .**
**[٢٤] عن الهام محمود مانع – (م .س) ، ص٢٣٥ .**

اجراءات سياسية وقانونية للسماح بالتعددية ، اقتصر التحول في موقف الشمال على الاقرار بالتعددية من حيث المبدأ .. حين صرح الرئيس علي عبد الله صالح بأن ((من حق كل مواطن ان ينتمي الى التنظيم السياسي الذي يعبر فيه – عن عقيدته وافكاره وتطلعاته يمارس من خلاله وجوده السياسي وحقه في المشاركة في صنع القرارات ))[٢٥].

ومن الناحية الدستورية ، فان كافة القوى السياسية استندت في شرعيتها الى المادة (٣٩) من دستور دولة الوحدة في مجال التعددية الحزبية ، إذ نصت على (( ان للمواطنين في عموم الجمهورية بما لا يتعارض مع نصوص الدستور الحق في تنظيم انفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً .. والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية بما يخدم اهداف الدستور وتضمن الدولة هذا الحق .. كما تتخذ جميع الرسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته ، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية ))[٢٦].

غير ان تحليل مضمون هذه المادة يكشف لنا انها لم تنص صراحة على التعددية الحزبية مما يضعها في دائرة التفسير بأشكال متعددة.. فعبارة (حق المواطنين في تنظيم انفسهم سياسياً ) لم يربطها المشرع بحقهم في تكوين الاحزاب ، مثلما نص صراحة على الحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية .. وكذلك عبارة (وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية ) لم تحدد نوعية هذه المؤسسات والمنظمات إذ يمكن تفسيرها وتحديدها بالتنظيم الموحد او باي منظمة سياسية تنشئها الدولة[٢٧] إذ يمكن القول في هذا السياق ان المادة المذكورة قد مثلت فجوة قانونية – في الدستور وينبغي تعديلها لتنص صراحة على قيام النظام السياسي لدولة الوحده على اساس التعددية .

وبالفعل جاء التعديل الاول لدستور الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٤ ليحقق ذلك عندما نصت المادة ( ٥ ) على أن (( يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية بهدف تداول السلطة سلمياً وينظم القانون الاحكام والاجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والاحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي .. ))[٢٨].

لذا يغدو بالامكان القول أن هذا التعديل قد ازال الغموض عن الاساس الدستوري لظاهرة التعددية الحزبية .. ناهيك على انه اكد تداول السلطة سلمياً ، والحيلولة دون توليها عن طريق الانقلابات او التأمر والعنف بكل أشكاله .ومن الناحية القانونية . فقد صدر ( قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية ) رقم (٦٦ ) لعام ١٩٩١ ليؤكد أن الحريات العامة بما فيها التعددية السياسية والحزبية حق وركن اساسي من اركان النظام السياسي والاجتماعي للجمهورية اليمنية ، ولا يجوز الغائه أو الحد منه أو استخدام اي وسيلة تعرقل حرية المواطنين في ممارسة هذا الحق ويضمن نص المادة الخامسة من القانون حق اليمنين في تكوين الاحزاب والتنظيمات السياسية ولهم ايظاً حق الأنتماء

---

**[٢٥] انظر –عبد العزيز م مد ناصر الكميم (الو دة اليمنية راسة ت ليلية في عوامل الاست رار والت ديات ) رسالة ماجستير غير منشوره – جامعة بغداد ١٩٩٦ ،ص١٠٤.**

**[٢٦] عن – نفس المصدر ، ص١٠٥ .**

**[٢٧] الهام م مود مانع – (م .س) ، ص٢٢١ .**

**[٢٨] المادة (٥) من دستور الجمهورية اليمنية المعدل لعام ١٩٩٤ لـ – عن عبد العزيز الكميم (الو دة اليمنية..) م .س ، ص١٠٥ .**

الطوعي الى أي حزب او تنظيم سياسي طبقاً للشرعية الدستورية واحكام القانون . وبينما وضحت الماده السادسة من القانون آلية ومجال ممارسة النشاط الحزبي لضمان تداول السلطة او المشاركة فيها سلمياً عن طريق الانتخابات ، اكدت المادة السابعة على أن ترسيخ الوحدة الوطنية من اهم وظائف الاحزاب والتنظيمات السياسية[٢٩].

كما حدد القانون في مادة الثامنة الشروط التي يجب توافرها لتأسيس أي حزب او الاستمرار في ممارسة نشاطه وهذه الشروط وهي[٣٠]:

أ . عدم تعارض مبادئه واهدافه وبرامجه ووسائله مع الدين الاسلامي الحنيف وسيادة الوطن ووحدته ونظامة الجمهوري واهداف ثورتي سبتمبر واكتوبر ودستور الجمهورية اليمنية والحريات والحقوق الاساسية والاعلان العالمي لحقوق الانسان والتأكيد على التمسك بأنتمائه القومي العربي الاسلامي .

ب . عدم قيام الحزب او التنظيم السياسي على أساس مناهض للدين الاسلامي أو على اساس تكفير الاحزاب الاخرى أو المجتمع وافراده ، او الادعاء بالتفرد بتمثيل الدين أو الوطنية والقومية أو الثورة .

ج . عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناطقي أو قبلي أو طائفي أو اسلالي أو مهني .

د . يحضرعلى الحزب أو التنظيم السياسي أقامة التشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية أو المساعدة في اقامتها أو استخدام العنف أو التهديد به .

هـ . أن لايكون الحزب تابعاً لاي حزب أو تنظيم سياسي أو دولة أجنبية ويحق لاي حزب أقامة علاقات ثنائية متكافئة مع أي تنظيم سياسي غير يمني وبما لايتعارض مع المصلحة الوطنية العليا ونصوص الدستوروالقوانين النافذة ..وان تكون مبادئ الحزب واهدافة ووسائله وتشكيلاته وقيادته علنية .

**المحور الثالث : الانتخابات البرلمانية والتعددية الحزبية (( نموذج انتخابات عام ١٩٩٣ ))**

تعد العملية الانتخابية ، الوسيلة الرئيسية لممارسة العمل الحزبي .. والمعيار الاساسي للكشف عن حقيقة الاحزاب السياسية وحجمها وقوة تأثيرها في البيئة السياسية ، إذ ان كل نشاط تقوم به الاحزاب السياسية يعطي مؤشراً خاصاً في تقييم دورها في الحياة السياسية .

من هذا المنطلق – يغدو بالامكان القول ، ان الانتخابات النيابية التي اجريت في الجمهورية اليمنية – ولا سيما انتخابات نيسان ١٩٩٣ – قد مثلت حدثاً بارزاً في دور الاحزاب وحجم مشاركتها في عملية الانتخابات بشكل خاص وفي الحياة السياسية في اليمن بأنتقاله الى مرحلة الشرعية الدستورية والمشاركة السياسية ، بشكل عام .

حيث انتقل النظام السياسي اليمني الى هذه المرحلة من خلال اجراء الاستفتاء على الدستور عام ١٩٩١ ، ثم التهيئة للانتخابات العامة بعد صدور قانون الانتخابات رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢ الذي اقر مجلس النواب والرئاسة[٣١] وقد جرت الانتخابات ١٩٩٣ النيابية في موعدها المقرر ، والتي تعد الخطوة الاولى في طريق الديمقراطية والتعددية الحزبية . وتجسد ذلك من خلال التنافس

---

[٢٩] عن – نفس المصدر ، ص١٠٦ .

[٣٠] نفس المصدر – ص ص ١٠٦-١٠٧ .

[٣١] انظر علي عبد الـ وي الغفاري – م .س ، ص٢٠٤ .

الحقيقي على السلطة بين الاحزاب السياسية في تلك الانتخابات . إذ بلغ عدد الاحزاب المشاركة فيها (٢٢) حزباً ، فاز فيها (٨) احزاب في حين كان المشاركون في انتخابات عام ١٩٩٧ (١٢) حزباً – فاز فيها (٤) احزاب فقط ، وياتي هذا التراجع في عدد الاحزاب المشاركة بأعلان اربعة احزاب مقاطعة الانتخابات من بينها الحزب الاشتراكي اليمني[٣٢].

هذا ومن الجدير بالذكر ان عدد الاحزاب المشاركة في انتخابات ١٩٩٣ النيابية التي اتيحت لها الفرصة لشرح برامجها في وسائل الاعلام الرسمية ، كان (١٤) جزئاً ، لكونها تقدمت ببرامج انتخابية ومرشحين في حين تقدمت (٨) احزاب اخرى بمرشحين دون ان يقترن ذلك بتقديم برامج انتخابية .... اما بقية الاحزاب السياسية التي اعلنت عن نفسها وعددها (٢٥) حزباً لم تقدم برامج انتخابية ولم تقدم مرشحين لعضوية مجلس النواب وقد كانت نتائج الانتخابات فوز (٨) احزاب من اصل (٢٢) حزباً – كما اسلفنا – وهي[٣٣]:

١ . المؤتمر الشعبي العام ١٢٢ مقعداً
٢ . التجمع اليمني للاصلاح ٦٢ مقعداً
٣ . الحزب الاشتراكي اليمني ٥٦ مقعداً
٤ . حزب البعث العربي الاشتراكي ٧ مقاعد
٥ . حزب الحق ٢ مقعدان فقط
٦ . التنظيم الوحدوي الناصري ١ مقعد واحد فقط
٧ . الحزب الناصري الديمقراطي ١ مقعد واحد فقط
٨ . تنظيم التصحيح الشعبي الناصري ١ مقعد واحد فقط

وحصل المرشحون المستقلون على ( ٤٨ ) مقعداً في البرلمان[٣٤] وقد أوضحت البيانات الرسميه أن عدد السكان الذين لهم حق الانتخاب بما فيهم المهاجرين في الخارج بلغ اكثر من ( ٦ ) ملايين ناخب وناخبه من اجمالي عدد السكان البالغ اكثر من ( ١٤ ) مليون نسمه .. وبلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم اكثر من ( ٢ ) مليون ناخب وناخبه يمثلون نسبة أكثر من ٨٤ % من أجمالي عدد الناخبين الذين لهم حق الأنتخاب وبلغ عدد المرشحين لشغل مقاعد البرلمان البالغه ( ٣٠١ ) مقعد ( ٣١٨١ ) مرشحاً ومرشحه بينهم ( ١٢١٣ ) مرشحاً ومرشحه عن ( ٢٢ ) حزباً ( ١٩٦٨ ) من المستقلين[٣٥].

واذا ما وضعنا نتائج انتخابات ١٩٩٣ النيابية في دائرة التقييم ، فاننا نجد وبشكل عام أنها قد جسدت فرزاً في الحياة السياسية في اليمن بين ثلاثة أنواع من الاحزاب: يمكن وصف الاولى منها بـ(الاحزاب الفاعلة) ذات الحضور الجماهيري والتأييد الشعبي، يأتي في مقدمتها الاحزاب الثلاثة الاولى الفائزة في الانتخابات والتي أستحوذت على النسبة الاكبر في مجلس النواب وهي: المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح والحزب الاشتراكي اليمني، يليها ولو بفارق كبير حزب البعث

---

[٣٢] عن فيصل الدفيي ( الصراع السياسي في اليمن ) م .س .ذ ، ص٧١ .
[٣٣] راجع الملحق الخاص بالانتخابات النيابية لعام ١٩٩٢ .
[٣٤] عن علي عبد الوهاب الغفاري ( م .س ) ، ص٢٠٩ .
[٣٥] للمزيد من التفصيل – انظر التقرير الختامي لانتخابات البرلمانية في عبد العزيز محمد الكميم – م .س.ذ ، ص١٢٧ .

العربي الاشتراكي، وتليه بقية الاحزاب التي حصلت على مقاعد محدودة (حزب الحق والاحزاب الناصرية الثلاثه)[٣٦]. أما النوع الثاني من الاحزاب هي ((الاحزاب غير الفاعلة)) ذات الحضور الجماهيري الضعيف وعددها (١٥) حزباً لم تحتل أي مقعد في البرلمان.. وثمة نوع ثالث هي ((التنظيمات التي تفتقد الى الحضور الجماهيري)) وعددها (٢٥) حزباً لم تشترك في العملية الانتخابية[٣٧].

إتساقاً مع ماتقدم.. نخلص الى القول، أن انتخابات ١٩٩٣ البرلمانية–قد اوضحت قدرة الحزبين االحاكمين الحاكمين على الاحتفاظ بقواعدها السابقة، إذ حافظ الاشتراكي على وجوده في المناطق الجنوبية والشرقية حاصلاً على (١٥) مقعداً في المناطق الشمالية، وحافظ المؤتمر على وجوده في الشمال ولم يحصل إلاعلى (٣) مقاعد في المناطق الجنوبية والشرقية، مما برهن على حتمية وجود الحزبين في قواعدهما السابقة[٣٨].. بيد أن هذا الحضور للحزب الاشتراكي لم يعد كما كان منذ نهاية الحرب الانفصالية (الاهلية) ١٩٩٤ وخروجه من الأئتلاف الحكومي[٣٩].

أما الكم الهائل من الاحزاب السياسية–٤٦ حزباً–في بلد لايتجاوز عدد سكانه (١٥) مليون نسمة، وتمثل الامية فيه نسبة عالية . اكثر من ٥٠ % . فأنه رقم يتجاوز قدرات اليمن الفكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية، على الرغم من حسنات التعددية الحزبية ودورها في تعزيز الديمقراطية[٤٠].

غير ان دستور اليمن الذي ينص على التعددية الحزبية والديمقراطية وتداول السلطة بالطرق السلمية، يحاول تكريس الممارسه الفعلية لها متجاوزاً الأخطاء.. والممارسات السابقة والعادات الموروثه والانتمائات الضيقة السائدة في المجتمع اليمني (القبلية والاسرية والمناطقية)[٤١].

كما أن الساحة السياسية في اليمن شهدت ائتلافات وتكتلات حزبية باندماج عدد كبير من الاحزاب والكيانات السياسية ذات الاتجاهات العقائدية المتقاربة ولاسيما التيارات الناصرية مما أدى الى تقليص عدد الاحزاب التي شاركت في الانتخابات الاحقه.. ناهيك عن جبهة اللقاء المشترك التي تظم احزاب المعارضة، تلك الجبهة التي تشكلت بزعامة التجمع اليمني للاصلاح الى جانب الحزب الاشتراكي اليمني.

---

[٣٦] انظر علي عبد الـ وي الغفاري – م .س ، ص٢١١ .
[٣٧] عن – نفس المصدر ، ص ص ٢١١-٢١٢ .
[٣٨] عن – عبد العزيز الكميم – م . س ، ص١٣٠ .
[٣٩] ومن الجدير بالذكر ان الـ كومة التي كان يهيمن عليها زب المؤتمر بعد انتهاء رب الانفصال سنة ٩٩٤ قد اعلنت عن العفو الشامل لجميع المشاركين فيها ومن الطرفين ولم يسعى الـ زب الـ اكم الى تجاوز نتائج الانتخابات البرلمانية كل كومة انت فية مع زب التجمع اليمني لـ ص ح وفق هذه النتائج والاب اء على الـ زب الاشتراكي دون له ، للمزيد من التفاصيل انظر – ( المصدر السابق ) ص٧٤،ص٧٥ وقارن مع عبد العزيز م مد الكميم – م . س ، ص١٢٩ .
[٤٠] انظر المل ق الخاص بالا زاب السياسية في اليمن ١٩٩٢ .
[٤١] ان النفوذ السياسي لل بائل في اليمن اخذ في التراجع م ابل نفوذ الـ كومة وقدرتها المتنامية على التدخل في معظم المناطق الـ بلية ، بعد ان كانت قدرتها لا تتعدى المدن الكبرى وبسبب ذلك يعود الى اندماج الـ بيلة في السلطة السياسية وا تكارها مراكز الـ رار ، مما دا بها الى التـ ول نـ و الدولة والتأثير عليها بدلاً من التصادم معها .. انظر فيصل الـ ذيفي – م. س ، ص٧٢ .

هذا وان السلبيات التي رافقت تجربة التعددية هي نتيجة منطقية لافرازات الواقع الاجتماعي في اليمن، وان هذه السلبيات من الممكن تجاوزها مع مرور الزمن ورسوخ التقاليد الديمقراطية، فضلاً عن مدى جدية وصدقية توجهات الدولة ومؤسساتها المعنية بما في ذلك الاحزاب والقوى السياسية.

**الخاتمة:**

أن التوجه الديموقراطي في اليمن قد شكل اول علامة مهمة للتخلص من لعبة الانقلابات العسكرية والابتعاد عن نظام الحزب الواحد باتجاه التعددية السياسية والحزبية والتي طبعت الحياة السياسية في اليمن بشطريها الشمالي والجنوبي لاسيما بعد أنتخابات ١٩٣١ .

وقد تعزز ذلك دستورياً وقانونياً من خلال دستور دولة الوحده والذي منح المواطن حق التنظيم السياسي وممارسة النشاط السياسي من قبل الاحزاب التي تشكلت قبل قيام الوحدة وبعدها الى جانب الحزبين الحاكمين ( المؤتمر العام الذي كان يمثله الشطر الشمالي والحزب الاشتراكي الذي كان يمثله الشطر الجنوبي ) ، واصدار قانون الانتخابات البرلمانية الذي تمخض عنه أجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها المحدده وحسب الدورات الانتخابية التي جرت منذ عام ١٩٩٣ وحتى أنتخابات عام ٢٠٠٦ ، وبذلك يمكن القول أن اليمن السياسي قد تجاوز بعض المظاهر السياسية الا شرعية في الوصول الى السلطة والايمان بمبدأ تداول السلطة سلمياً .

غير ان المشكلة السياسية في اليمن ، وعلى الرغم من وضوح الطابع الاجرائي لآليات الديمقراطية مثل الانتخابات والتعددية السياسية وسيادة القانون، تبقى مرتبطة حالياً بنفوذ الدور القبائلي في الحياة المجتمعية وانعكاسة على الحياة السياسية الامر الذي يفقد كثيراً من الحياة الديمقراطية، لان الديمقراطية ليست نظام ومنهج سياسي فحسب بل هي نظام حياة أجتماعي وثقافي وتربوي وسلوك وتقاليد يفترض ان تبدأ بالعائلة والمدرسة والمجتمع عامةً، نحو ازالة والغاء النسبي لكل مظاهر الحياة الاجتماعية التقليدية: مثل ( العشائرية، القبائلية) وزرع قيم التسامح والاعتراف بالاخر المختلف والحوار الموضوعي وشيوع سيادة القانون، وعدم الارتكاز الى لغة العنف، والانحياز الى المناطقية الأجتماعية.. فأن بعض هذة المظاهر التقليدية لازالت تفعل فعلها في المحيط الاجتماعي اليمني مما يسهم في تأخير التوجه الديمقراطي المطلوب، فضلاً عن وجود نسبة كبيرة من "الامية" التي تسهم ايضاً في تأخر وبطئ الوعي السياسي والثقافي الديمقراطي، لان من شروط التحول الديمقراطي هو وجود مجتمع واعي يتوافر على ثقافة سياسية مساهمة لبناء مواقف واراء مشاعر وطنية بعيداً عن الخضوع للهرمية العائلية والمناطقية والعشائرية والقبائلية والدينية.

ونخلص الى القول بأن الديمقراطية هي صيرورة سياسية واجتماعية وثقافية تترسخ وتتعزز مع جدية ووعي المجتمع المتطلع الى البناء الديمقراطي.

**ملحق خاص بالاحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية التي ظهرت على الساحة السياسية عام ١٩٩٢ بعد صدور قانون الانتخابات رقم (٤١) لعام ١٩٩٢**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ | حزب المؤتمر الشعبي العام | ٢٢ | الحزب الجمهوري |
| ٢ | التجمع اليمني للاصلاح ((الاسلامي )) | ٢٣ | حزب الاحرار الدستوري |
| ٣ | الحزب الاشتراكي اليمني | ٢٤ | حركة التوحيد والعمل الاسلامي |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤ | حزب البعث العربي الاشتراكي | ٢٥ | حركة النهضة |
| ٥ | حزب الحق ( الاخوان المسلمين ) | ٢٦ | اتحاد القوى الثورية الاسلامية |
| ٦ | التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري | ٢٧ | التنظيم العربي الاسلامي الناصري |
| ٧ | الحزب الناصري الديمقراطي | ٢٨ | الطلائع الوحدوية الناصرية |
| ٨ | تنظيم التصحيح الشعبي الناصري | ٢٩ | تنظيم الصقور الناصري |
| ٩ | حزب رابطة ابناء اليمن | ٣٠ | القيادة الثورية الناصرية |
| ١٠ | حزب التجمع اليمني الوحدوي | ٣١ | منظمة المرابطين الناصريين |
| ١١ | التنظيم السبتفيري الديمقراطي | ٣٢ | منظمة حزب العبث العربي الاشتراكي |
| ١٢ | اتحاد القوى الشعبية اليمنية | ٣٣ | حزب المنبر اليمني الموحد |
| ١٣ | حزب جبهة التحرير | ٣٤ | حزب الوحدة القومي الغربي |
| ١٤ | الجبهة الوطنية الديمقراطية | ٣٥ | جبهة قوى الوحده اليمنية |
| ١٥ | التنظيم الشعبي لجبهة التحرير | ٣٦ | التنظيم الشعبي التقدمي اليمني |
| ١٦ | الحزب القومي الاجتماعي | ٣٧ | حزب الله |
| ١٧ | الرابطة الشرعية | ٣٨ | حزب الشورى |
| ١٨ | الحزب الديمقراطي الثوري | ٣٩ | حزب السلام |
| ١٩ | مؤتمر التلاحم الوطني | ٤٠ | تنظيم طلائع اليمن |
| ٢٠ | الحركة الديمقراطية | ٤١ | الحزب الثوري اليمني |
| ٢١ | الجبهة الديمقراطية | ٤٢ | حزب المهاجرين الاحرار |
| ٤٣ | الجبهة الشعبية للاتفاق | ٤٥ | منظمة فتيان اليمن |
| ٤٤ | جبهة التصحيح الثورية | | |